ADDAMEER
الضمير

الاعتقال الإداري والتحريض

مقتبس من تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال 2023

الجزيرة - حملة اعتقالات

المحتويات

الاعتقال الإداريّ التعسفيّ... جريمة غير محدودة الأفق.

المسؤول عن أوامر الاعتقال الإداريّ... القائد العسكريّ للأرض المحتلّة

الاعتقال الإداريّ في مواجهة الأطفال الفلسطينيّين.

الاعتقال الإداريّ في مواجهة النوّاب والمدافعين عن حقوق الإنسان.

الاعتقال الإداريّ الملاذ الأوّل والأخير.

لوائح التحريض تلاحق الصحفيّين الفلسطينيّين.

حالة دراسيّة: الصحفيّ طارق الشريف..

متّهم بالإرهاب حتى إثبات البراءة

ملاحقات مستمرّة لطلبة المدارس والجامعات.

حالة الشهيد قصيّ معطان تجسّد عنصريّة الإجراءات والقوانين الإسرائيليّة

الملحق الثاني: ديباجة لوائح الاتهام في اللغة العبريّة

الاعتقال الإداريّ التعسفيّ... جريمة غير محدودة الأفق

بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ منذ احتلالها الأراضي الفلسطينيّة، باستخدام سياسة الاعتقال الإداريّ التعسُّفيّ بحقّ الفلسطينيّين، وعلى مدار كلّ تلك الأعوام احتُجز عشرات الآلاف من الفلسطينيّين رهن الاعتقال الإداريّ.

يتيح الاعتقال الإداريّ اعتقال الفلسطينيّين دون تهم، أو محاكمة استنادًا إلى ما تسمّيه دولة الاحتلال "بالملفّ السرّيّ"، ولا يُسمح للمعتقل أو محاميه الاطّلاع على الملفّ، وبحسب الأوامر العسكريّة الإسرائيليّة فإنّه يمكن تجديد أمر الاعتقال الإداريّ مرّات غير محدودة، حيث يتمّ استصدار أمر اعتقال إداريّ لفترة أقصاها ستّة أشهر، وغالبًا ما يتمّ تجديدها.

ويطال الاعتقال الإداريّ شرائح وفئات الشعب الفلسطينيّ كافّة، من: طلبة الجامعات، والصحفيّين، والنساء، ونوّاب في المجلس التشريعيّ، ونشطاء حقوق الإنسان، والعمّال، والمحامين، والأمّهات، والأطفال، وكبار السنّ، حتّى المرضى.

وتتزايد حالات الاعتقال الإداريّ التعسّفيّ تحديدًا في فترات الهبّات الشعبيّة، والانتفاضات في الأراضي المحتلّة، حيث تلجأ سلطات الاحتلال إلى استخدام سياسة الاعتقال الإداريّ أداةً للقمع، والسيطرة، وترهيب الفلسطينيّين. ولا يقتصر الأمر على إصدار أوامر إداريّة جديدة بحقّ أسرى تمّ اعتقالهم أثناء الهبّة أو الانتفاضة، بل في الكثير من الأحيان تقوم بتجديد أوامر الاعتقال بحقّ المعتقلين الذين ينهون أوامر اعتقالهم أثناء الهبّات والانتفاضات، كما يطال تجديد الأوامر الأسرى الحاصلين على قرار "الجوهريّ"، والذي هو بمثابة تعهّد من المحكمة بعدم تجديد أمر الاعتقال الإداريّ، والإفراج عن الأسير الذي يحصل على الجوهريّ فور انتهاء الأمر الذي يقضيه. إلّا أنّ سلطات الاحتلال تَعدّ أنّ هذا القرار مجرّد استثناء، ولا يتمّ تطبيقه في فترة الهبّات، وهذا ما أثبته أعداد الأسرى خلال الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى "انتفاضة الحجارة" عام (1989) وحتى الخامس من تشرين الثاني، والذي بلغ حوالي (1794) معتقل، أمّا في الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية عام 2003 فقد بلغ عدد المعتقلين الإداريّين نحو(1007) معتقل إداريّ حتى الأول من كانون الثاني[1]. ولا تقتصر أوامر الاعتقال الإداريّ على ما سبق ذكره، بل يطال أيضاً الأسرى الذين ينهون محكوميّتهم، ويتمّ تحويلهم إلى الاعتقال الإداريّ بدلاً من إطلاق سراحهم.

[1] للمزيد حول أعداد الاعتقال الإداري انظر الرابط التالي: https://www.btselem.org/arabic/administrative_detention/statistics

ومع بداية عدوان الاحتلال على قطاع غزّة في السابع من أكتوبر، لجأت سلطات الاحتلال إلى شنّ حملات اعتقالات واسعة -لا زالت مستمرّة بوتيرة مرتفعة- طالت مختلف مدن، وقرى، ومخيّمات الضفّة والقدس، حيث رصدت مؤسّسات الأسرى حوالي 5500 حالة اعتقال منذ السابع من أكتوبر حتّى نهاية العام، وقد جرى تحويل نحو 80% منهم إلى الاعتقال الإداريّ التعسّفيّ، إذْ بلغ عدد المعتقلين الإداريّين حتّى نهاية العام 3291 معتقلًا إداريّاً، فيما كان عدد المعتقلين الإداريّين قبل السابع من أكتوبر، نحو 1320 معتقلًا؛ أيّ أنّ الرقم تضاعف لمرّة ونصف عمّا كان عليه قبل العدوان. واستهدفت سياسة الاعتقال الإداريّ الأطفال بشكل مكثّف، حيث أكّدت مؤسّسة (شاهد) أنّ في السنوات الـ 16 التي سبقت أكتوبر 2023، بلغ معدّل الأطفال المحتجزين رهن الاعتقال الإداريّ 3.6 طفل كلّ عام، إلّا أنّ هذه النسبة ارتفعت إلى 46 طفلاً، بزيادة تبلغ 1,178%[2]. ونذكر أنّ عدد المعتقلين الإداريّين اليوم هو الأعلى منذ عام 1967.

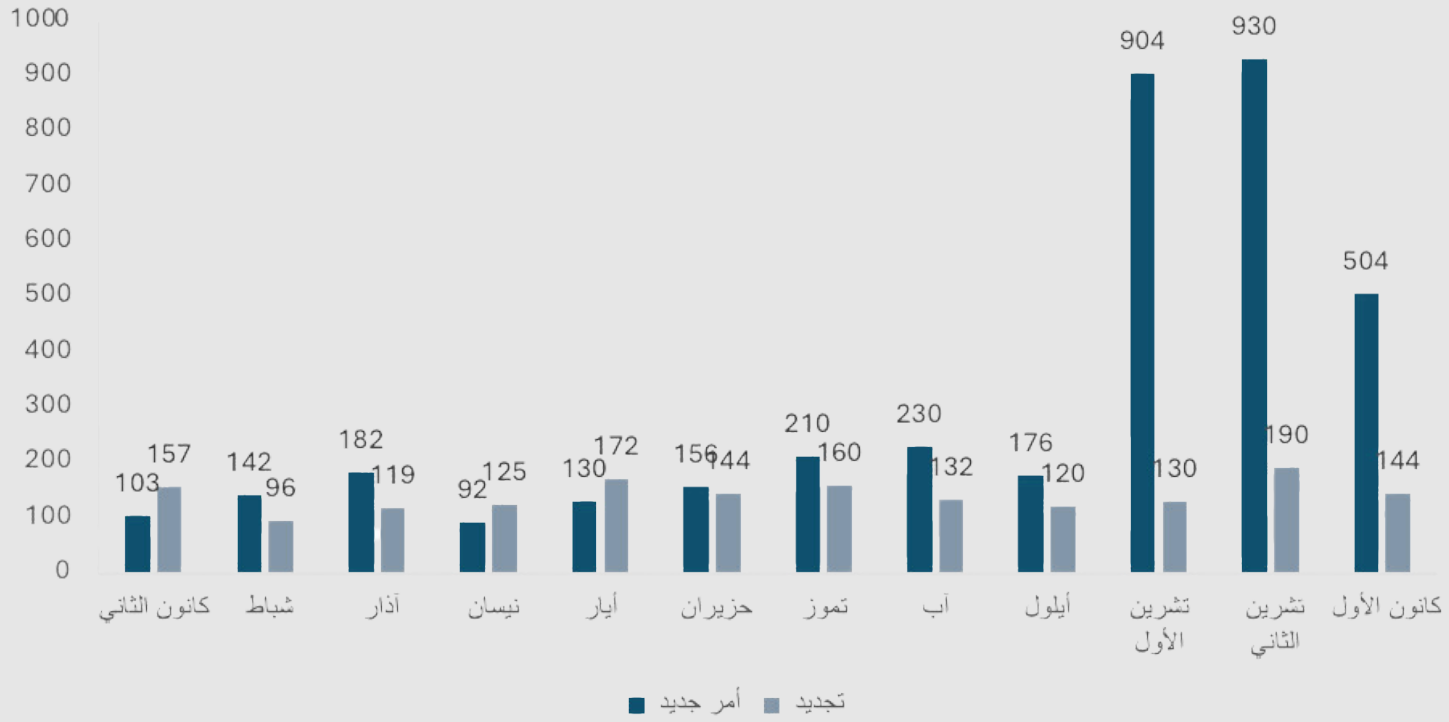

أوامر الاعتقال الإداريّ لعام 2023 [3]

وعلى الرّغم من أنّ أعداد الأسرى المحتجزين رهن الاعتقال الإداريّ يرتفع عاماً بعد عام، إلّا أنّه منذ بداية عام 2023 شهد ارتفاعاً غير مسبوق بلغ ذروته بعد السابع من أكتوبر. وهذا يؤكّد نهجاً متّبعاً من قبل دولة الاحتلال في اعتقال أكبر عدد ممكن من الفلسطينيّين بشكل "احترازيّ"، خاصّة بعد إعلان "حالة الطوارئ" في دولة الاحتلال. ويشكّل التصاعد الكبير والمستمرّ لعمليّات الاعتقال، وتحويل ما يقارب أغلبيّة المعتقلين إلى الاعتقال الإداريّ مؤشّراً على نيّة الاحتلال الإسرائيليّ في استخدام هؤلاء المعتقلين رهائن.

[2] Military Court Watch. “Detention Update”. 31 January 2024 https://www.militarycourtwatch.org/page.php?id=WkH4ZosDqga1868715AAtPodyZqiz

[3]نذكر أنّ هذه الأرقام لا تتضمّن الأوامر الصادرة بحقّ أسرى مدينة القدس، فخلال العام 2023 رصد وجود 60 معتقلاً إداريّاً في سجون الاحتلال من مدينة القدس

وتعرّف الاتفاقيّة الدوليّة لمناهضة أخذ الرهائن الجريمة بأنّها احتجاز شخص (الرهينة)، مع التهديد بالقتل، أو الإصابة، أو الاستمرار في احتجاز الرهينة؛ من أجل إجبار طرف ثالث على القيام، أو الامتناع عن القيام بأيّ عمل كشرط صريح، أو ضمنيّ للإفراج عن الرهينة، ويمكن أن يكون الطرف الثالث دولة، أو منظّمة حكوميّة دوليّة، أو شخصاً طبيعيّاً، أو شخصاً اعتباريّاً، أو مجموعة من الأشخاص[4]. وبالنظر إلى التعريف الذي نصّت عليه الاتفاقيّة وممارسات دولة الاحتلال منذ السابع من أكتوبر، يظهر توظيف هذه الاعتقالات في عمليّة التبادل الأولى التي جرت بين حركة حماس ودولة الاحتلال في شهر تشرين الثاني 2023.

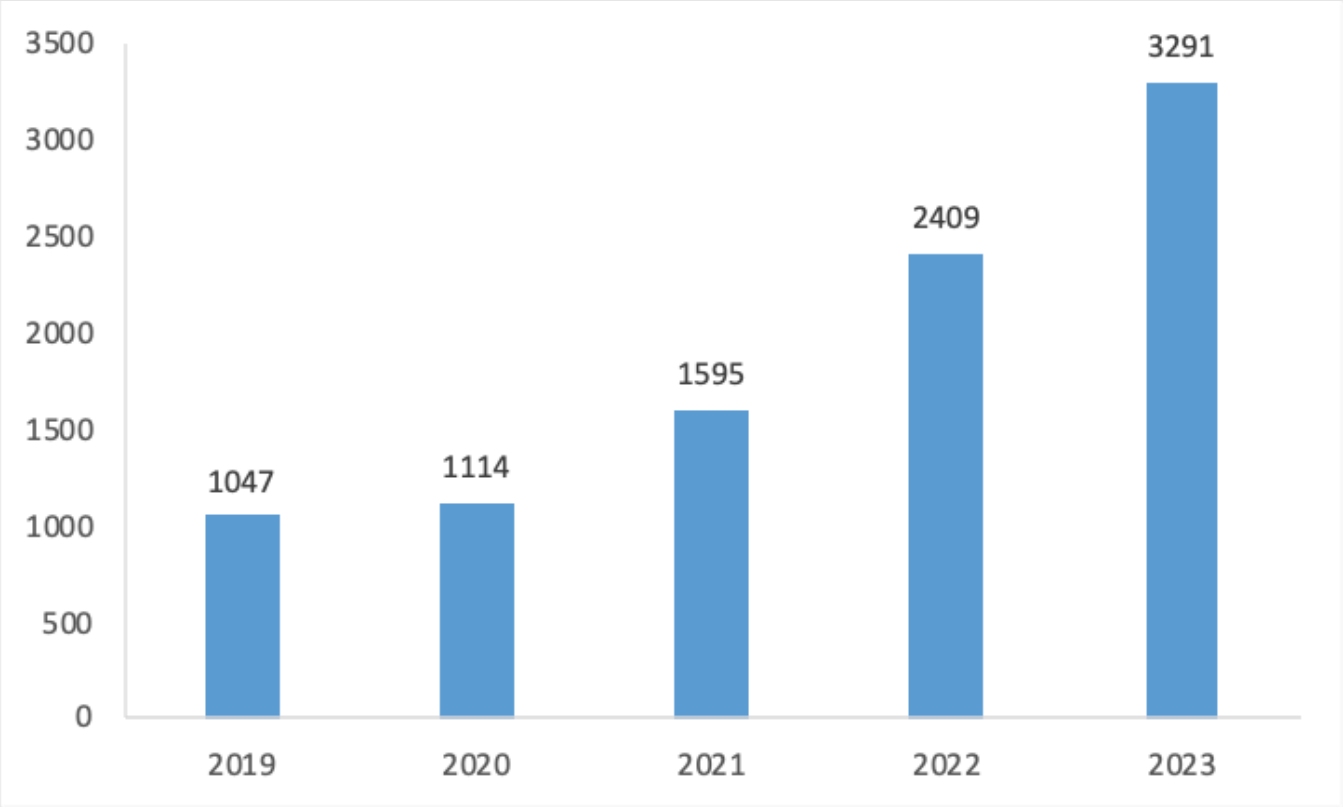

التصاعد في أعداد الاعتقال الإداريّ خلال خمس سنوات

كما وطالت التعديلات القانونيّة إجراءات الاعتقال الإداريّ بعد إعلان حالة الطوارئ من قبل الحكومة الإسرائيليّة، كما هو مذكور سابقاً، لكي تزيد من أعداد الأسرى المحتجزين بشكل احترازيّ، وزجّ أكبر عدد منهم رهن هذا الاعتقال التعسُّفيّ غير المحدّد بمدّة معيّنة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاعتقال الإداريّ وتعديلاته تسري على جميع المعتقلين في السجون، ومن ضمنهم الأطفال والنّساء، وحتّى الأسرى المحتجزين رهن الاعتقال الإداريّ ما قبل السابع من أكتوبر؛ ما يؤكّد سياسة العقاب الجماعيّ التي تتّبعها دولة الاحتلال بحقّ الفلسطينيّين، وترسيخ مفهوم الاعتقال التعسُّفيّ في المنظومة الاستعماريّة الإسرائيليّة.

[4] بن سول. الاتفاقيّة الدوليّة لمناهضة أخذ الرهائن. جامعة سدني، أستراليا 2017 https://legal.un.org/avl/pdf/ha/icath/icath_a.pdf

ملف سري

ملف سري

ملف سري

المسؤول عن أوامر الاعتقال الإداريّ... القائد العسكريّ للأرض المحتلّة

يجري الاعتقال الإداريّ دون محاكمة، استنادًا إلى أمر يصدره القائد العسكريّ للأرض المحتلّة، وباعتماد أدلّة وبيانات سرّيّة في الضفّة الغربيّة (باستثناء القدس الشرقيّة) ينظّم الاعتقال الإداريّ "بأمر بخصوص تعليمات الأمن"[5]. هذا الأمر يخوّل قائد قوّات جيش الاحتلال في الضفّة الغربيّة، أو من يخوّله من القادة العسكريّين لهذا الشأن، اعتقال شخص لفترة تصل مدّتها حتّى ستّة أشهر كلّ مرّة، إذا كان لديه "أساس معقول ليفترض أنّ دواعي أمن المنطقة، أو أمن الجمهور تستوجب التحفّظ على شخص رهن الاعتقال". وإذا اتّضح للقائد العسكريّ لدى انتهاء مدّة التحفّظ أنّه يوجد "أساس معقول للافتراض "بأنّ تلك الدواعي" ما زالت تستوجب التحفّظ عليه رهن الاعتقال"، يحقّ له "الإيعاز من حين لحين" بتمديد الأمر الأصليّ لمدّة ستّة أشهر إضافيّة.

يوجد قائد عسكريّ واحد للمنطقة الوسطى، والتي تدخل ضمنها ما تطلق عليه دولة الاحتلال "منطقة يهودا والسامرة"؛ أي الضفّة الغربيّة باستثناء القدس الشرقيّة، وممكن أن يقوم القائد العسكريّ للأرض المحتلّة بالتوقيع على أوامر الاعتقال الإداريّ، أو أن يفوّض أحداً ينوب عنه في التوقيع، ومن يقوم بالتوقيع على أوامر الإداريّ هو ضابط الاستخبارات في القيادة الوسطى.

إنّ الاعتقال الإداريّ بالصورة التي تمارسها سلطات الاحتلال يشكّل ضرباً من ضروب التعذيب النفسيّ، ويرقى لاعتباره جريمة ضدّ الإنسانيّة، وجريمة حرب بموجب ميثاق روما، الذي يجرّم حرمان أيّ أسير حرب، أو أيّ شخص مشمول بالحماية من حقّه في أن يحاكَم محاكمة عادلة ونظاميّة، كما أنّ جلسات المحاكمة في الاعتقال الإداريّ تجرى بشكل غير علنيّ، وبالتالي يُحرم المعتقل من حقّه في الحصول على محاكمة علنيّة؛ الأمر الذي يخالف ما نصّ عليه العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة الذي كفل حقّ المعتقل في المحاكمة العلنيّة. بالتالي، تدخل هذه الجريمة ضمن اختصاص المحكمة الجنائيّة الدوليّة، التي يمكنها محاسبة القائد العسكريّ للأراضي المحتلّة كمجرم حرب، بصفته المسؤول المباشر عن هذه الجريمة.

[5] الأمر بشأن تعليمات الأمن، صيغة مدمجة، الأمر رقم 1651، 2009، الباب التاسع الفصل 2

الاعتقال الإداريّ في مواجهة الأطفال الفلسطينيّين

في نهاية العام 2023، كانت قوّات الاحتلال لا تزال تحتجز 49 طفلاً فلسطينيّاً[6] في ثلاثة سجون إسرائيليّة، هي: (سجن عوفر، وسجن الدامون، وسجن مجدّو)، ويُعدّ هذا الرقم هو العدد الأعلى لزجّ الأطفال رهن الاعتقال الإداريّ خلال العشر سنوات السابقة، وذلك يعود لحملات الاعتقال واسعة النطاق التي نفّذتها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ منذ بداية العام، وكثّفتها بشكل غير مسبوق بعد السابع من أكتوبر. وعلى الرغم من أنّ الاعتقال الإداريّ هو مجرّد اعتقال احترازيّ لا يستند لأيّ أساس قانونيّ، إلّا أنّ قوّات الاحتلال لا تزال تعرّض الأطفال لأشكال الانتهاكات كافّة أثناء الاعتقال، ابتداء من فصلهم عن عائلاتهم ومنازلهم التي يعدّونها ملاذاً آمناً لهم، إضافة إلى عمليّات الاعتقال الليليّة الصادمة، وتكسير المنازل والاعتداء على عائلاتهم، وتكبيلهم وتعصيب أعينهم، مروراً بإخضاعهم لتجربة التحقيق التي أحياناً يكون الأسير خلال فترة معيّنة من التحقيق ممنوعاً من لقاء المحامي، ومعزولاً في زنازين العزل الانفراديّ.

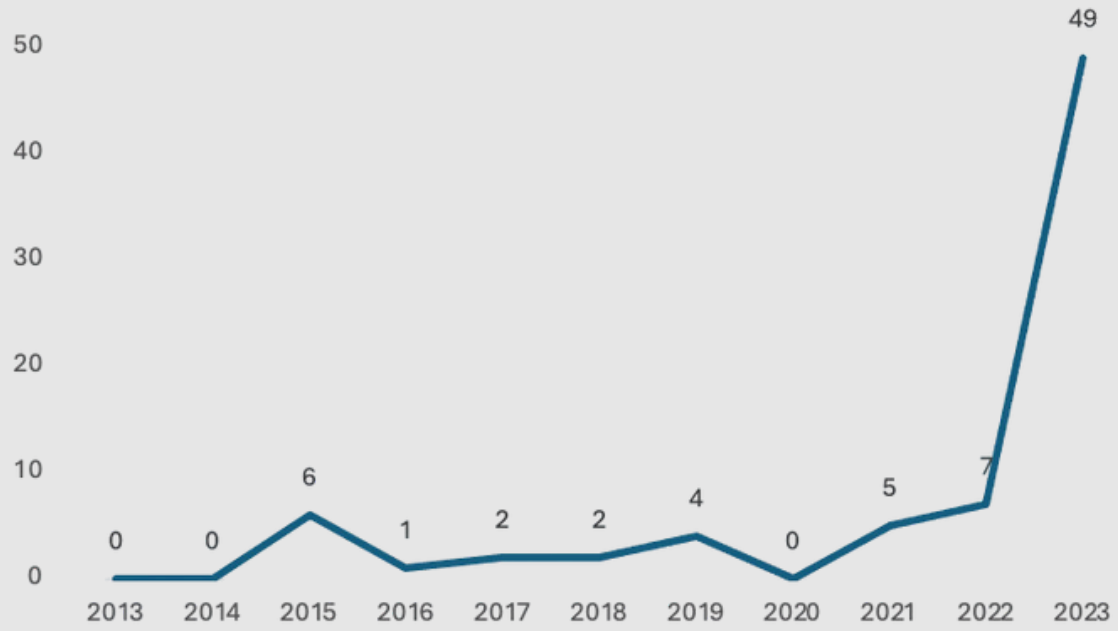

أعداد الأطفال في الاعتقال الإداريّ 2013-2023

تعرّض الطفل (ع، م) من سكّان بيت عوّا-الخليل في تاريخ 13/10/2023 للاعتقال من قبل قوّات الاحتلال بعد اقتحام منزل أسرته وتفجير باب المنزل، ورموه على ظهره على الأرض، وباشروا بشتم الأم والأخت، وكبّلوه بمرابط بلاستيكيّة للخلف وشدّوها. وقام ضابط المنطقة والذي عرّف عن نفسه باسم "جابر أبو إبراهيم" بضرب (ع، م) بالبندقيّة على وجهه تحت العين اليسرى.

بعد اقتياده إلى الجيب العسكريّ، وأثناء النقل قام أحد الجنود بوضع رجله على (ع، م)، وبدأ آخر بتصويره في الهاتف، ومع أنّ (ع، م) كان معصوب العينين، إلّا أنّه ميّز التصوير بسبب "الفلاش". بعد وصولهم إلى معسكر بيت عوّا كان معتقلون آخرون هناك، ووضعوهم على أرضيّه كونتينر، وعندما يطلب (ع، م) ماء كان الجنود يضربونه على بطنه، أو يدوسون على رأسه، ومع تكرار طلباته في تخفيف الكلبشات التي سبّبت له وجعاً في اليدين، لم يستجيبوا له، بل قام أحد الجنود بخنق (ع، م)، وطلب منه أن يضرب رأسه بالحائط خلفه بشدّه ليسمع الجنديّ الصوت، وعندما رفض (ع، م) فعل ذلك مسكه الجنديّ من وجهه، وضربه بالحائط بشكل عنيف.

[6]مركز مدار. "أوضاع الأسرى الفلسطينيّين والسجون الإسرائيليّة مع نهاية 2023". 5 شباط 2024
http://tinyurl.com/33pksjun

ولدى زيارة المحامي للطفل (ع، م) بسجن عوفر في تاريخ 26/10/2023، أفاد المحامي أنّ (ع، م) أطلعه على آثار التكبيل، وشاهد خطوطاً بلون بنيّ غامق عند الساعد الأيمن من جهة العظمة الأماميّة، بطول 3 سم تقريباً، وكذلك شاهد من باطن اليد عند الشرايين بطول 2-3 سم خطوطاً بعرض 0.5 سم.

ومع عمليّات النقل التي قام بها الجنود، ووضعه في أكثر من معسكر قبل الوصول إلى السجن، كانت عمليّات النقل تتخلّل إساءة معاملة له، وشدّ للكلبشات أكثر. ولم يتعرّض (ع، م) للضرب وسوء المعاملة من قبل الجنود فقط، بل عند وصوله إلى سجن عوفر نقل إلى التحقيق. وبحسب ما أفاد (ع، م) لمحامي الدفاع: "سألني الضابط لماذا أنت هنا؟ وأنا أجبت أنّي لم أفعل شيء، وقال لي الضابط أنت كذّاب، وضربني لكمة على بطني وكفّ على وجهي"[7]. وبعد اعتقاله بحوالي أسبوعين صدر بحقّه أمر الاعتقال الإداريّ لمدّة 6 أشهر.

وتعرّض الطفل (ق، ع) لظروف اعتقال مشابهة في تاريخ 12/10/2023، بعد أن قامت قوّات الاحتلال (وحدة اليمام) باقتحام منزله مع كلب بوليسيّ، وقام الكلب بالهجوم عليه، وإسقاطه أرضاً، بعدها هجم عليه 10 جنود، ووضع أحدهم رجله على رقبة (ق، ع)، وكبّلوه بـ3 كلبشات بلاستيكيّة إلى الخلف، واقتادوه إلى معسكر لا يعرف اسمه، واعتدى الجنود عليه في المعسكر، وجرحوا فمه فنزفت دماؤه. وبعد ذلك نقلوه إلى سجن عوفر، وبعد التفتيش العاري احتجز في القسم 13، الخالي من أيّ مقوّمات دنيا للحياة الآدميّة، وبعد أيّام صدر بحقّه قرار الاعتقال الإداريّ لمدّة 6 أشهر.

[7]مقابلة أجراها محامي الدفاع للطفل (ع، م) في سجن عوفر بتاريخ 26 تشرين أول 2023

ملف سري

ملف سري

ملف سري

الاعتقال الإداريّ في مواجهة النوّاب والمدافعين عن حقوق الإنسان

يطال الاعتقال الإداريّ جميع شرائح المجتمع، إلّا أنّ الطلبة والنوّاب والمدافعين عن حقوق الإنسان يبرز استخدام هذه السياسة بحقّهم بشكل كبير، خاصّة في ظلّ حملات الاعتقال الواسعة التي شنّتها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ بالتزامن مع العدوان الذي تشنّه على قطاع غزّة، حيث إنّه منذ بداية العام تمّ اعتقال ما يقارب (197) طالباً/ة جامعيّاً/ة، حُوّل عدد كبير منهم للاعتقال الإداريّ. أمّا الصحفيّون، فتمّ اعتقال ما يقارب (52) صحفيّاً منذ بداية العام حتّى نهايته، وبقي (20) صحفيّاً رهن الاعتقال الإداريّ مع نهاية عام 2023، ونذكر أنّ معظم الصحفيّين تمّ اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر[8]. أمّا النوّاب في المجلس التشريعيّ، فقد اعتقلت القوّات الإسرائيليّة (16) نائباً منذ بداية 2023، (15) منهم تمّ اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر، وجميعهم يُحتجز رهن الاعتقال الإداريّ[9].

وبرز أيضاً استهداف الأكاديميّين، كالبروفيسور عماد البرغوثي الذي تمّ اعتقاله من منزله الكائن في كوبر -رام الله بتاريخ 23/10/2023، ونذكر أنّ هذا الاعتقال الرابع له. إضافة إلى استهداف المهندسين والمحامين، ونشطاء في المجتمع المدنيّ، وقسم كبير من هؤلاء الأشخاص يقعون في دائرة الاستهداف المستمرّ لقوّات الاحتلال، حيث إنّ عدداً كبيراً منهم عاش تجربة الاعتقال الإداريّ مرّة واحدة على الأقلّ.

ويستخدم الاحتلال الإسرائيليّ الاعتقال الإداريّ أداةً لقمع المجتمع المدنيّ وتقييد حريّة التعبير عن الرأي والعمل السياسيّ. ومع تزايد وبروز دور النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، وممارسة أعمالهم بشكل طبيعيّ ويوميّ، فإنّهم يصبحون عرضة بشكل أكبر لمختلف أشكال التضييق والاضطهاد من قبل السلطات الإسرائيليّة.

[8]هذا العدد يشير إلى من تمّ اعتقاله خلال العام 2023، ولا يعكس الرقم الكليّ للصحفيّين المحتجزين، والذين قسم منهم تمّ اعتقاله في سنوات سابقة.
[9]هذا العدد يشير إلى من تمّ اعتقاله خلال العام 2023، أمّا الرقم الكليّ للنوّاب هو 18 نائباً.

الاعتقال الإداريّ الملاذ الأوّل والأخير

اعتُقل الأسير بلال حمودة في تاريخ 27/4/2023، وتمّ تحويله إلى الاعتقال الإداريّ لمدّة 6 أشهر، وبعد انقضاء هذه المدّة، تمّ تمديد اعتقاله لأربعة أشهر إضافيّة، وذلك من تاريخ 26/10/2023 حتّى 25/2/2024، وخلال جلسة المحكمة التي عقدت في تاريخ 29/10/2023 طلبت النيابة العسكريّة تمديد أمر الاعتقال لمدّة 4 أشهر، مدّعية أنّ حمودة متورّط في الإرهاب الشعبيّ، والاشتباه في تورّطه بالتحريض على وسائل التواصل الاجتماعيّ. وعلى الرغم من تأكيد المحامي على عدم إضافة أيّ موادّ أخرى إلى الملفّ، وأنّ هذا التمديد ليس له أساس قانونيّ، والتوضيح للمحكمة أنّ حمودة تعرّض برفقة معتقلين آخرين إلى الاعتداء من قبل السجّانين، وأُصيب حموده بالرصاص المطاطيّ، وأشار المحامي أيضاً إلى خطورة الأوضاع في السجن، مشيراً إلى حادثة استشهاد الأسير عرفات حمدان، وطلب إطلاق سراح حمودة نظراً لخطورة الأوضاع في السجون؛ بسبب الممارسات التي يقدم عليها السجّانون، والتي أدّت الى استشهاد العديد من الأسرى في فترة زمنيّة قياسيّة. ومع ذلك رفض القاضي"عوفر شيتسر" الدفوع التي تقدّم بها المحامي، وقام بتثبيت الأمر على كامل المدّة، ومع انتهاء هذا الأمر في تاريخ 25/2/2024، أصدر القائد العسكريّ للمنطقة أمراً جديداً بحقّ المعتقل بلال حمودة لمدّة 4 أشهر تنتهي بتاريخ 24/6/2024.

لا يخفى دور القضاة في المحاكم العسكريّة في تسهيل عمليّات الاعتقال الإداريّ، على الرغم من أنّ إصدار أوامر الاعتقال الإداريّ من مسؤوليّة القائد العسكريّ للأراضي المحتلّة، بناء على توصية من المخابرات الإسرائيليّة، أو من النيابة العسكريّة، إلّا أنّ القضاة لهم دور محوريّ في المصادقة على هذه الأوامر كافّة، وتثبيتها على كامل المدّة. وتشهد المحاكم العسكريّة الإسرائيليّة منذ سنوات عديدة سياسة معقّدة تهدف للإبقاء على الأسرى الفلسطينيّين وراء القضبان بشتّى الطرق، ويوافق القضاة على تحويل الأسرى من لوائح الاتّهام الباطلة التي تفشل النيابة العسكريّة فيها من جمع الأدلّة، وإثبات التّهم على الفلسطينيّين إلى الاعتقال الإداريّ. والعكس صحيح أيضاً، ويمكن أن ينهي الأسير مدّة أمر الاعتقال الإداريّ، ويتمّ تحويله إلى لائحة اتّهام، والهدف في النهاية واحد، وهو الإبقاء على احتجاز الأسرى لأطول فترة ممكنه.

الأسير عماد غطاشة، تمّ اعتقاله في تاريخ 17/7/2023، ووجّه له رئيس النيابة العسكريّة "دورون سعدون" لائحة اتّهام بالتحريض، ودعم منظّمة معادية في تاريخ 24/7/2023 بناء على البند 251 (ب) (3) من تعليمات الأمن (نسخة مدمجة) (يهودا والسامرة) رقم 1651 لعام 2009. وتضمّنت لائحة الاتّهام بنداً واحداً وهو التعاطف، أو الدعم لمنظّمة معادية، وجاء فيها نشرة لصور الشهداء على حسابه عبر الفيسبوك. وبسبب عدم مقدرة النيابة العسكريّة من جمع الأدلة ضدّه، أصدر القائد العسكريّ للمنطقة أمراً بالاعتقال الإداريّ بحقّه، وقام القاضي"أربيل أزوراي" بالمصادقة على الأمر، وذلك من تاريخ 16/8/2023 حتّى تاريخ 16/1/2024، ويذكر أنّه تمّ تجديد أمر الاعتقال مرّة أخرى.
وحرمت دولة الاحتلال أيضاً الأسرى الذين حصلوا على قرار"الجوهريّ" الذي هو بمثابة التزام بعدم تجديد أمر الاعتقال الإداريّ للأسير الذي يحصل عليه، وإنّ هذا النظام متّبع في المحاكم العسكريّة، ولكن تمّ تجريد الأسرى من هذا الحقّ، ودخل ضمن ذلك الأسرى الذين تمّ اعتقالهم ما قبل السابع من أكتوبر، وقام القائد العسكريّ للمنطقة بتجديد أوامر الاعتقال الإداريّ لهؤلاء الأسرى لإبقائهم رهن الاعتقال. كما حصل مع الأسيرة رغد الفني، والأسير ليث كسابرة الذي تمّ تثبيت أمر الاعتقال الإداريّ الخاصّ به والتعهّد بعدم التجديد، وغيرهم العديد من الأسرى. ونذكر أنّ العديد من هؤلاء الأسرى كانوا قد أمضوا أشهراً عدّة في الاعتقال الإداريّ.

ملف سري

ملف سري

ملف سري

لوائح التحريض تلاحق الصحفيّين الفلسطينيّين

تلاحق قوّات الاحتلال الفلسطينيّين ميدانيّاً، لكنّها أيضاً تتحكّم في حياتهم، وتلاحقهم بناء على تصرّفاتهم في الواقع الافتراضيّ والمتمثّل في مواقع التواصل الاجتماعيّ. حيث إنّ دولة الاحتلال تعتقل مئات الفلسطينيّين سنويّاً على خلفيّة التعبير عن الرأي على مواقع التواصل الاجتماعيّ، والذي تكيّفه دولة الاحتلال كونه "تحريضاً" بالرجوع إلى المادّة 144 البنود (ب) و(د) (2) من قانون العقوبات للعام (1977) "التحريض على العنف والإرهاب"، وذلك فيما يخصّ سكّان القدس والأراضي المحتلّة عام 1948، وبالنسبة لسكّان أراضي الضفّة الغربيّة تستند النيابة العسكريّة للاحتلال في قراراتها ضدّ الفلسطينيّين بدعوى "التحريض"، إلى الموادّ 251 و199 (ج) من الأمر العسكريّ لتعليمات الأمن (النسخة الموحّدة) "يهودا والسامرة" رقم 1651 للعام [10]2009.

اعتقال صحفيين - الجزيرة

حالة دراسيّة: الصحفيّ طارق الشريف

اعتُقل الصحفيّ طارق الشريف في تاريخ 19/11/2023، عندما حضرت قوّة مكوّنة من 15-20 جنديّاً لمنزله الكائن في مدينة البيرة، حوالي الساعة 4:00 فجراً، وجرى اعتقاله بعد تقييد يديه بالمرابط البلاستيكيّة إلى الخلف، واقتادوه إلى معسكر بالقرب من مدينة رام الله، وبقي في المعسكر حتّى الساعة 13:00 ظهراً مقيّداً، دون طعام، وحُرم من استخدام الحمّام، وتمّ تقديم المياه فقط، وأثناء فترة الاحتجاز في المعسكر تمّ الاعتداء عليه بالضرب.

[10]للمزيد عن بند التحريض انظر ورقة مؤسّسة الضمير "الاعتقالات على خلفيّة "التحريض" على مواقع التواصل الاجتماعيّ وسياسات حكومة الاحتلال ... "فيسبوك نموذجاً". 7 كانون الثاني 2019 http://tinyurl.com/4s2uxbum

بعدما جرى نقله إلى سجن عوفر، احتجز في غرفة انتظار مساحتها 3×2 متر، بعدما قام السجّان في إزالة العصبة، وفكّ القيود البلاستيكيّة باستخدام أداة حادّة؛ ما تسبّب بجرح يد الشريف اليمنى بشكل طفيف. بعد حوالي ساعتين حضر سجّان، وقيّد يدي الشريف للأمام، واقتاده إلى استجواب الشرطة. وقال شريف لمحامي الدفاع: "كان يقف أمام الباب عدد من الضبّاط، استقبلوني بجملة: "اجى المذيع المشهور"[11]، وقام ضابط عرّف عن نفسه باسم "نسيم" باستجواب الشريف حوالي ساعتين، وتمحور التحقيق حول العمل الصحفيّ. وبعد يومين تعرّض شريف إلى تحقيق الشاباك مع محقّق عرّف عن نفسه باسم (عرابي)، واستمرّ التحقيق حوالي 4 ساعات، وتمحور التحقيق أيضاً حول عمل الشريف الصحفيّ، إلّا أنّ المحقّق تطرّق إلى حلقة أجراها الشريف على إذاعة الراية في برنامج الصباح بتاريخ 8/10/2023، إضافة إلى حلقات أخرى من عام 2021 حتّى 2023، ثم أعادوه إلى القسم.

في اليوم الثامن للاعتقال عُقدت له جلسة عبر تقنية الفيديو كونفرنس، وقام القاضي بتمديد اعتقاله لمدّة أسبوع بتهمة التحريض. بعد أكثر من أسبوع حضر السجّان في حوالي الساعة 19:30 للقسم الذي يُحتجز به شريف، وقام السجّان بتقييده برفقة 10 أسرى آخرين من القسم، ووضعهم في غرفة الانتظار، وبعدها جرى نقلهم على يد وحدة "النحشون"، إلى سيّارة السجن عن طريق إنزال الرأس للأسفل بين القدمين، ثمّ نقلوهم إلى تحقيق الشاباك بالقرب من عوفر. وحقّق الضابط الذي يُدعى (عرابي) مع الشريف مرّة أخرى حول منشورات له على الفيسبوك من عام 2021 حتّى 2023، واستمرّ التحقيق حوالي نصف ساعة، ومن ثمّ تمّت إعادته إلى السجن.

وقد وُجّهت لائحة اتّهام للشريف تضمّنت بند التحريض، ودعم "منظّمة معادية"، وذلك بسبب بثّ حلقات إذاعيّة، إحداهما كانت في تاريخ 30/3/2022 الذي صادف يوم الأرض، عرض الشريف خلالها بعض المعطيات التي حصلت في ذلك اليوم، إلّا أنّ دولة الاحتلال قامت باستخدام ما عُرض في تلك الحلقة وتكييفها على أنّها تعاطف مع الشهيد ضياء حمارشة، وأضافت لائحة الاتّهام البثّ الإذاعيّ الذي أجراه في تاريخ 8/10/2023 الذي تطرّق خلاله الشريف لأحداث السابع من أكتوبر.

تُظهر لائحة اتّهام طارق الشريف إصرار دولة الاحتلال على ملاحقة الصحفيّين بناء على عملهم الصحفيّ دون وجود مبرّر قانونيّ لهذه الاعتقالات. فتعمّدت دولة الاحتلال في صياغتها لبنود التحريض والتعاطف جعلها فضفاضة، دون محدّدات واضحة لتتمكّن من استخدامها سلاحاً في وجه الصحفيّين على وجه الخصوص، وباقي الفلسطينيّين على وجه العموم، وزجّهم في السجون.
منذ السابع من أكتوبر، أصبحت بعض لوائح الاتّهام تبدأ بديباجة تشرح ما حصل في السابع من أكتوبر، والتي على أثرها أعلنت "دولة إسرائيل" حالة الحرب، وكأنّها تبرّر حملات الاعتقال الواسعة، التي تصاعدت بشكل غير مسبوق بعد السابع من أكتوبر، علماً أنّ هذه الديباجة التي يتمّ تضمينها، تبرهن عدم قانونيّة الاعتقال، واستناد الاعتقال على الوضع السياسيّ الراهن، وتدلّ على سياسة العقاب الجماعيّ، والتذرّع بما جرى في السابع من أكتوبر لاستهداف الفلسطينيّين كافّة، بغضّ النظر عن طبيعة عملهم أو أعمارهم[12].

[11]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع طارق الشريف في سجن عوفر بتاريخ 4 كانون الثاني 2024
[12]انظر الملحق الثاني لقراءة الديباجة في اللغة العبريّة

متّهم بالإرهاب حتى إثبات البراءة

لطالما مارست سلطات الاحتلال أشكال العنصريّة والعنف كافّةً ضدّ الفلسطينيّين، إلّا أنّ العدوان الإسرائيليّ الأخير على الأراضي الفلسطينيّة كافّة كشف عن ممارسات أبعد من العنصريّة، بحيث أصبح فلسطينيي الداخل متّهمين بدعم الإرهاب حتّى تثبت براءتهم، وليس العكس. فأصبح جميع الفلسطينيّين الذين يمارسون أبسط الحقوق الدستوريّة، كالحقّ في التعبير عن الرأي على رأس قائمة الاستهداف لقوّات الاحتلال، إضافة إلى تحويل المظاهرات الداعمة للقضيّة الفلسطينيّة في الداخل المحتلّ إلى فرص لاعتقال المشاركين فيها، ومحاكمتهم بناء على قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016، حيث قامت دولة إسرائيل بقمع مظاهرات في مدينتي أمّ الفحم وحيفا، واعتقلت عدداً من المتظاهرين، حيث رصد مركز عدالة 12 حالة اعتقال على خلفيّة مظاهرة أمّ الفحم بتاريخ 19/10/2023. [13]، وبعضهم أبقى الاحتلال على احتجازه كالمحامي أحمد خليفة والناشط محمد جبارين، حينما قرّر القاضي في محكمة الصلح بمدينة حيفا تمديد اعتقالهما في تاريخ 21/10/2023 حتّى تاريخ 25/10/2023 بعد إضافة شبهات بالتحريض إلى ملفّاتهما. وقد تمّ تمديد اعتقالهما مرّة أخرى، وذلك بقرار صادر من محكمة الصلح في عكّا بتاريخ 25/10/2023، زعماً من المحكمة أنّهما من قيادات المظاهرة، مع استئناف طاقم الدفاع على قرار التمديد، ولكنّ المحكمة المركزيّة في حيفا ترفض الاستئناف بتاريخ 26/10/2023، وتبقي على القرار الصادر من محكمة الصلح في عكّا. وبعد 18 يوماً من الاعتقال، قدّمت النيابة العامّة الإسرائيليّة لائحة اتّهام بحقّ المعتقلين، وشملت تُهماً "بالتحريض على الإرهاب"، و"التماهي مع تنظيم إرهابيّ" مُعتبرة إيّاهُما من قيادات المُظاهرة، وَمُدّعية أنّ الشعارات التي قيلت في المظاهرة تُشكّل تحريضاً على الإرهاب ودعمًا له. كما وطالبت النيابة العامّة بتمديد اعتقال المتّهمين حتّى انتهاء الإجراءات القضائيّة بحقّهما. قدّمت النيابة طلبًا لاعتقال خليفة وجبارين حتّى نهاية الإجراءات بشكل يتماشى مع التعليمات التي أَصدرها المُدَّعي العامّ للشرطة[14]، مُنذُ بِداية الحرب بأنّ عليها مُطالبة المحاكم بتمديد اعتقال أيّ متّهم بقضايا التحريض حَتّى نهاية الإجراءات بحقّه.

اعتقالات واسعة في الضفة (Getty Images)

[13] مركز عدالة. "رصد عدالة لانتهاكات الحرب: مئات من الحالات من الملاقات متعدّدة الأشكال للمواطنين الفلسطينيّين". 27 أكتوبر 2023 https://www.adalah.org/ar/content/view/10939

[14]النيابة العامة: التحقيق والاعتقال والمحاكمة لكلّ من ينشر كلمات الإشادة والدعم للأعمال الوحشيّة. 15 تشرين الأول 2023 https://www.israelhayom.co.il/news/law/article/14714230

ومع تقديم طاقم الدفاع طلبات متكرّرة لفحص بدائل لاعتقال خليفة وجبارين، كالحبس المنزليّ، إلى جانب تقييدات أخرى تحدّدها المحكمة، إلّا أنّ المحكمة رفضت هذه الطلبات، وقرّرت المحكمة المركزيّة في حيفا بتاريخ 15/1/2024 تمديد اعتقال خليفة حتّى نهاية الإجراءات بحقّه؛ معلّلة هذا القرار "بالخطورة" التي يشكّلها على الجمهور العامّ بسبب الظروف الأمنيّة التي تسود البلاد. ورفضاً لهذا القرار، قام فريق الدفاع بتقديم استئناف إلى المحكمة العليا الإسرائيليّة للإفراج الفعليّ عن خليفة، وفي تاريخ 9/2/2024 تمّ إلغاء قرار المحكمة المركزيّة في حيفا والذي تقرّر فيه الإبقاء على اعتقال خليفة، وقرّرت المحكمة الإفراج عنه بشرط الحبس المنزليّ[15]. وفي نطاق الاستهداف المستمرّ للفلسطينيّين على خلفيّة النشاطات السياسيّة، بعد مدّة من اعتقال خليفة، تمّ إطلاق النار على منزله من قبل مجهولين[16]. وفي تاريخ 16/1/2024 قرّرت محكمة الصلح في حيفا تمديد اعتقال جبارين حتّى نهاية الإجراءات القانونيّة بحقّه [17].

وفي نطاق الاستهداف الواسع للناشطين والفنّانين والحقوقيّين في الداخل المحتلّ، قامت قوّات الاحتلال باعتقال الفنّانة الفلسطينيّة دلال أبو آمنة، بعد نشرها "لا غالب إلّا الله" على صفحة الفيسبوك الخاصّ بها، والتي اعتبرتها قوّات الاحتلال من قبيل التحريض ودعم الإرهاب. وجاء هذا الاعتقال بعدما كانت أبو آمنة قد تقدّمت بشكوى بشأن تحريض المستوطنين ضدّها. وبعد احتجازها لمدّة 3 أيّام كانت محكمة الصلح في مدينة الناصرة قد قرّرت إطلاق سراح أبو آمنة بشروط مقيّدة، منها: الحبس المنزليّ في منزل عائلتها من تاريخ 18/10/2023 حتّى تاريخ 23/10/2023، وإيداع كفالة قدرها 2500 شيكل، ومنعها من نشر أيّ مدوّنة تتعلّق بالحرب والظروف الراهنة لمدّة 45 يوماً. وشنّ الاحتلال عليها حملة تحريض واسعة، وتظاهر المستوطنون أمام منزلها، وردّدوا عبارات عنصريّة، إضافة إلى تلقّيها تهديدات بالقتل، كما وأنّ التحريض طال مكان دراستها، حيث طالب الرئيس التنفيذيّ لمنظّمة "بيتسالمو"، "شاي غليك"، رئيس "التخنيون" البروفيسور "أوري سيفان"، بإبعاد دائم لطلّاب وأعضاء هيئة تدريس "يدعمون الإرهاب"، على حدّ وصفه.

علاوة على ذلك، درست دولة الاحتلال احتماليّة إدخال تعديل على تعليمات الشرطة، التي هدفها السماح للشرطة بإطلاق النار تجاه المتظاهرين؛ بسبب "تهديدهم للنظام العامّ". ولم يسلم الفلسطينيّون من إلقاء تُهم التحريض بحقّهم، والتي تعدّت اتّهامهم بنشر عبارات تحريضيّة عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ -خاصّة منصّة فيسبوك-، بل تعدّى الأمر ذلك فأصبحت أيضاً علامة الإعجاب التي يمكن أن يضعها أيّ فلسطينيّ على أيّ منشور سبباً في ملاحقته.

[15]عدالة. "بعد أربعة أشهر من الاعتقال بحجّة هتافات "محرضة" في وظاهرات خرجت منددّة بالحرب على غزّة، المحكمة العليا أفرجت بشروط مقيّدة عن المحامي أحمد خليفة". 9 شباط 2024 https://www.adalah.org/ar/content/view/11047

[16]الصنّارة. "ام الفحم: اطلاق نار على منزل المحامي المعتقل احمد خليفة". https://tinyurl.com/ysxhf66a

[17]عدالة. "المطالبة بالعدالة للمُعتقلين محمد جبّارين وأحمد خليفة في أعقاب مُشاركتهما بمُظاهرة بأم الفحم". 17 كانون الأول 2023 https://www.adalah.org/ar/content/view/11002

كما أصبح وجود بعض التطبيقات على هواتف الفلسطينيّين ذريعة للاعتقال أو للاعتداء، فمنذ السابع من أكتوبر، فرضت شركة "ميتا" قيوداً كبيرة على المحتويات التي تتعلّق في القضيّة الفلسطينيّة؛ ما جعل الفلسطينيّين يتوجّهون لتطبيق "التلغرام"، لأنّه لا يفرض قيوداً على المحتوى الفلسطينيّ.

ومع الانتشار الواسع لهذا التطبيق بين الفلسطينيّين أخذت قوّات الاحتلال تفتّش هواتف الفلسطينيّين على الحواجز في الضفّة الغربيّة، وتبحث فيها عن أيّ منشور، أو صورة على وسائل التواصل الاجتماعيّ -بخاصة "التليغرام"- تؤيّد حركة حماس، أو تتعاطف مع أهالي قطاع غزّة، فوجود موادّ كهذه كفيل باعتقال صاحب الهاتف، وتوجيه تهمة "التحريض" إليه، أو إبراحه ضرباً وتحطيم هاتفه. لكن مع تشديد الخناق على المحتوى الفلسطينيّ، وعلى الرغم من حيطة بعض الفلسطينيّين في نشر أيّ منشورات قد يتمّ تكييفها على أنّها موادّ تحريضيّة؛ تجنّباً للاعتقال، أخذت قوّات الاحتلال يجولون في التطبيقات بحثاً عن الرسائل الشخصيّة التي ربّما يكون فيها أي شيء يعبّر عن تأييد للمقاومة، حتى لو بتلميحات بسيطة.

وبهذه الأساليب قامت قوّات الاحتلال باعتقال عشرات الفلسطينيّات، خاصّة الصحفيّات، والطالبات، والناشطات، والمدافعات عن حقوق الإنسان في الداخل المحتلّ وفي الضفّة الغربيّة. ولم تكتفِ دولة الاحتلال بالاعتقال فقط، بل قامت قوّات الاحتلال بتصوير بعضهن وهنّ مكبّلات، ونشر الصور على مواقع التواصل الاجتماعيّ. مثلما حدث مع المحامية أصالة أبو خضير، والممثّلة ميساء عبد الهادي والذي يعدّ انتهاكاً لخصوصيّتهما، وينتهك حقّهما في محاكمة عادلة، وفيما بعد تمّ سحب مزاولة عمل مهنة المحاماة الإسرائيليّة من المحامية ابو خضير على أثر المنشور نفسه. ومن المقرّر عقد جلسة محكمة في تاريخ 16/4/2024 لتقرّر المحكمة ما إذا كان سحب رخصة المحاماة سيكون سحباً دائماً أم مؤقّتاً.

ملاحقات مستمرّة لطلبة المدارس والجامعات

ملاحقات مستمرّة لطلبة المدارس والجامعات

تعرّض الطلبة الفلسطينيّون خلال عام 2023 إلى حملة اعتقالات شرسة من قبل قوّات الاحتلال الإسرائيليّ، طالت ما يزيد عن 100 طالب مدرسيّ وجامعيّ. واستمرّت قوّات الاحتلال في استهداف طلبة الجامعات في مختلف الجامعات الفلسطينيّة، حيث شهد العام اعتقالات بالجملة من جامعات: بيرزيت، والبوليتيكنك، وجامعة القدس.

لم تكتفِ قوّات الاحتلال، خلال هذا العام، بما قامت به من اعتقالات بحقّ الطلبة الجامعيّين، وإنّما قامت، أيضا باقتحام الحرم الجامعيّ لجامعة بيرزيت مرّات عدّة، وقاموا بتخريب الممتلكات الجامعيّة واعتقال الطلبة. ففي تاريخ 24/09/2023 اقتحمت قوّات الاحتلال حرم الجامعة، واعتقلت الطلاب المعتصمين داخل مجلس الطلبة وعددهم 8، وبحسب شهادة أحد الحرّاس الذي رفض الكشف عن اسمه، أنّه رأى سيّارات الجنود قرب الجامعة حوالي الساعة 5:00 فجراً، وتوجّه مباشرة إلى الباب الغربيّ للجامعة لإعلام مسؤول الحرس، وعندما اقترب من المكان وجد ثلاثة من جنود الاحتلال، وقاموا باحتجازه برفقة حرّاسٍ آخرين، وبعد مرور 10 دقائق تقريباً دخلت قوّة أخرى من الجيش مكوّنة من حوالي 20 عنصراً، وذهبوا باتّجاه مجلس الطلبة حيث يعتصمُ عددٌ من الطلّاب. لم يستطع الحراس أن يعرفوا ما يحدث داخل الجامعة ولا ما حدث مع الطلبة، إلّا بعد انسحاب الجيش كليّاً من الحرم الجامعيّ، عندما لم يتمكّنوا من رؤية أيّ منهم، كما قام الجنود بتخريب وتدمير محتويات مجلس الطلبة، من أثاث، وأغراض، وأوراق الحركة الطلابيّة.

واستمرّت قوّات الاحتلال في الاعتداء على الطلبة أثناء عمليّة الاعتقال وبعدها، كما حصل مع الطالب شادي عميرة الذي تمّ اعتقاله بتاريخ 2/11/2023، وبعدها بأيّام تمّ اقتياده إلى التحقيق في غرف التحقيق رقم (4)، في مركز تحقيق المسكوبيّة وتمّ الاعتداء عليه من قبل مجموعة من السجّانين، وقاموا بضربه بأيديهم وأرجلهم. وأفاد عميرة للمحامي: "كلّ مرّة أخرج من المسكوبيّة إلى التحقيق يتمّ الاعتداء عليّ من قبل 4 سجّانين، ويضربوني بأيديهم وأرجلهم وبالعصي". وأكمل عميرة: "لدى وصولي إلى الغرف (4) جاء محقّق وبدأ بلعب الملاكمة على وجهي وجسدي"[18].

وتعرّض الطالب تامر رمضان بعد أن تمّ اعتقاله في تاريخ 18/7/2023 إلى تحقيق قاسٍ ومتواصل لمدّة 10 أيّام، وكان لا يستطيع تناول الطعام أو التدخين أثناء التحقيق، وتخلّل التحقيق تهديده باقتحام منزل عائلته واعتقال والده. واستمرّ التحقيق معه مدّة 40 يوماً، ووضعوه في الزنازين الانفراديّة مدّة 55 يوما[19].

[18]مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسير شادي عميرة في المسكوبيّة بتاريخ 8 تشرين الثاني 2023

[19]مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسير تامر رمضان في سجن عوفر بتاريخ 12 أيلول 2023

وشنّت قوّات الاحتلال حملة اعتقالات في مدينة الخليل بتاريخ 3/12/2023 استهدفت مجموعة من طالبات جامعة الخليل (عددهنّ 4)، وكانت منهنّ الطالبة (ب، ك) التي تمّ اقتيادها برفقة الطالبات الأخريات إلى سجن عوفر بعدما توقّفن في عتصيون، وانتظرن هناك ساعات. ولدى وصولهنّ سجن عوفر أمسكت هي وباقي المعتقلات ببعضهنّ مثل السلسلة، واقتادوهنّ إلى زنزانة، بعدما قام أحد الجنود بالتنكيل بالأسيرة (ب، ك) بدفع رأسها فجأة إلى الأسفل وهي مقيّدة الأيدي، ومعصوبة العينين. وتم التحقيق مع (ب، ك)، واستمرّ التحقيق ما يقارب ساعة، وقام المحقّق بتهديدها باعتقال عائلتها. وبعدها جرى نقلهنّ إلى هشارون، واحتجازهنّ في غرفة قذرة، وقامت مجنّدة تدعى ياسمين بتفتيشهنّ، والتنكيل بِـ(ب، ك) أثناء التفتيش من خلال شدّ شعرها وضربها[20]. وبعد نقلهنّ إلى سجن الدامون وصل لجميع الطالبات أوامر بالاعتقال الإداريّ لمدّة 4 أشهر.

وفي إطار عرقلة العمليّة التعليميّة لطلّاب الجامعات، يتمّ عرقلة هذه العمليّة أيضاً لطلبة المدارس من خلال اعتقالهم. وعلى الرغم من أنّ دولة الاحتلال أفرجت عن عدد من الأطفال الفلسطينيّين المحتجزين في سجونها، والذين يبلغ عددهم 169طفلاً ضمن صفقة التبادل الإنسانيّة بين المقاومة الفلسطينيّة والاحتلال، إلّا أنّ حكومة الاحتلال الإسرائيليّ منعت ما يقارب 50 أسيراً محرّراً منهم، تحديداً من سكّان مدينة القدس، من العودة إلى مقاعد الدراسة، حيث رفضت إدارات المدارس التابعة "لوزارة المعارف الإسرائيليّة وبلديّة الاحتلال"، بعودتهم لمقاعد الدراسة، بحجّة "وجود قرار من وزارة المعارف الإسرائيليّة" بعدم استقبال الطلبة. وهذا ما حصل مع أحمد السلايمة، الذي توجّه بعد أيّام عدّة من تحرّره إلى المدرسة لاستكمال تعليمة، ليفاجَأ هو ووالده من منعه العودة إلى المدرسة، بقرار صادر عن وزارة المعارف الإسرائيليّة التي تتبع لها المدرسة[21]. وكانت قد عقدت جلسة في بلديّة القدس/ قسم التعليم للأسرى المحرّرين في صفقة التبادل لكلّ من أحمد السلايمة ومعتز السلايمة ومحمد السلايمة لفحص عودتهم إلى مقاعد الدراسة وانتظار قرار وزارة المعارف. إلّا أنّ وزارة المعارف صرّحت بأنّه حتّى نهاية الإجازة الشتويّة؛ أيّ حتّى تاريخ 24/1/2024 لن يُسمح للأسرى المحرّرين ضمن صفقة التبادل بالعودة إلى المدارس، وبعد انتهاء العطلة سيكون هناك فحص فرديّ لكلّ طالب[22].

[20]مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسيرة (ب، ك) في سجن الدامون بتاريخ 21 كانون الأول 2023
[21]الجزيرة. "أصغر طفل محرّر بصفقة التبادل للجزيرة نت: الاحتلال سلبني حقي في التعليم". 6 كانون الأول 2023 https://tinyurl.com/ync8973y
[22]مركز المعلومات وادي حلوة. "حصاد القدس في اليوم ال67 من عمليّة طوفان الأقصى". 12 كانون الأول 2023 https://tinyurl.com/4yd4ucvf

حالة الشهيد قصيّ معطان

تجسّد عنصريّة الإجراءات والقوانين الإسرائيليّة

شهدت قرية برقة الواقعة قرب مدينة رام الله بتاريخ 4/8/2023 اعتداء من قبل مجموعة من المستوطنين، إذْ هاجم عشرات المستوطنين القرية من الناحية الغربيّة، وبدأوا بالتعدّي على المواطنين وممتلكاتهم، وعندما حاول أهالي القرية التصدّي لاعتدائهم، هبّ أكثر من 200 مستوطن إلى القرية ليحوّلوها لساحة حرب. بالمقابل بدأت محاولات شبّان القرية في الدفاع المشروع عن أنفسهم وعن ممتلكاتهم، ووقْف اعتداءات المستوطنين حتّى اندلعت مواجهات بين الشبّان العُزّل والمستوطنين الذين كان نصفهم مُسلّحاً. وقام أحد المستوطنين المسلّحين بإطلاق النار الحيّ باتّجاه الشبّان، وأصيب قصيّ معطان (19 عاماً) بالرصاص الحيّ في منطقة الرقبة، وحاول شبّان القرية إسعافه، وتوجّهوا به إلى المشفى إلّا أنّ إصابته البليغة جعلته يرحل وهو في مقتبل العمر.

بالمقابل بحسب ما جاء في بيان للجيش الإسرائيليّ فإنّهم تلقّوا تقارير تفيد "إصابة مدنيّين إسرائيليّين بالحجارة التي ألقيت عليهم، وخلال الاشتباكات أطلق المدنيّون النار باتّجاه الفلسطينيّين ونتج عنها مقتل فلسطينيّ". وعلى أثر هذا الاعتداء قامت سلطات الاحتلال باعتقال إسرائيليّيَن بتهمة الضلوع في مقتل الشاب معطان، وهما: المستوطن "يحيئل إندور" وهو المشتبه به الرئيسيّ في مقتل الشاب معطان، والذي أصيب بحجر في رأسه، وتمّ نقله إلى مشفى "شعاري تسيدك"، أمّا المشتبه به الثاني فهو متحدّث سابق باسم عضو الكنيست "ليمور سون هار-ميلخ" عن حزب "عوتسما يهوديت" اليمينيّ المتطرف الذي يتزعّمه وزير الأمن الحالي "إيتمار بن غفير"، ويُدعى "اليشاع ييرد". ونذكر أن "ييرد" كان يدعو في الماضي عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ إلى محو قرى فلسطينيّة، والانتقام بالدم من الفلسطينيّين، وعلى الرغم من التحريض ونشر خطاب الكراهية إلّا أنّه خلال عام 2023 اختارته القناة 14 اليمينيّة، واعتبرته واحداً من "الشباب الإسرائيليّ الواعد".

وقرّرت المحكمة المركزيّة في القدس بتاريخ 5/08/2023 اعتقال المتّهمَين لمدّة 5 أيّام على ذمّة التحقيق، وفي جلسة عُقدت في تاريخ 9/08/2023 طالبت الشرطة الإسرائيليّة بتمديد اعتقال المستوطنَين لمدّة 12 يوماً "للاشتباه" بقتلهما معطان، ولكنّ القاضي "تسيون سهاري" قرّر الإفراج عن كليهما، وتحويلهما إلى الحبس المنزليّ؛ بحجّة أنّ الأدلّة المقدّمة لا تستوفي الحدّ الأدنى من السقف المطلوب لإسناد مخالفة ضدّ المتّهمَين، ولا تبرّر إبقاءهما قيد الاعتقال. بالمقابل قامت الشرطة الإسرائيليّة بتقديم استئناف للمحكمة العليا على قرار القاضي، ونجحت في إبقاء "إندور" رهن الاعتقال، أمّا المحكمة فأطلقت سراح "ييرد" وحُوّل إلى الحبس المنزليّ[23].

[23]تايمز اوف إسرائيل. "إطلاق سراح أحد المشتبه بهما بقتل الفلسطينيّ ووضعه رهن الحبس المنزليّ؛ المشتبه به الثاني لا يزال رهن الاعتقال" 10 آب 2023 https://rb.gy/3k7n7d

وعلى الرغم من جميع المعطيات التي تتجاهلها المحاكم الإسرائيليّة والشرطة فيما يتعلّق بجرائم القتل التي يمارسها المستوطنون بحقّ الفلسطينيّين، واستخدام القوّة المفرطة التي لا تتناسب مع القوّة المستخدمة من الفلسطينيّين، وإطلاق النار الحيّ بشكل مباشر لتصيب معطان في الرقبة، وتوقعه شهيداً على الفور، لم تشكّل قرائن لإثبات التهمة على المستوطنين وطلب القاضي، والذي يفترض أن يكون غير متحيّز أو عنصريّ في القرارات لصالح أيّ شخص. بالمقابل قامت قوّات الاحتلال باعتقال 5 فلسطينيّين من برقة ممّن شهدوا على عمليّة الاغتيال التي نفّذها المستوطنون. وظهر بتجلٍّ تعسُّف القوّات الإسرائيليّة في عمليّة الاعتقال، فقامت بالتوجّه إلى منزل عائلة عسليّة في تاريخ 7/08/2023، وحاصرت المنزل واعتقلت الأب الذي أصيب أيضاً برصاص المستوطن الذي قتل معطان، و4 من أبنائه (2 منهم أطفال)، واعتقلوهم بتهمة ضلوعهم في المواجهات التي حدثت مع المستوطنين يوم الحادثة.

تمّ التحقيق مع الأب وأبنائه، وبعد ذلك نُقلوا إلى المحكمة، وقرّرت المحكمة إطلاق سراحهم مقابل كفالة مقدارها 2000 شيكل تُدفع لكلّ واحد منهم، وتمّ تسليمهم أوامر بالإقامة الجبريّة في قرية برقة، وعدم مغادرتها حتّى تاريخ 17/08/2023.

وتدخل الأفعال التي مارستها قوّات الاحتلال مع عائلة عسليّة المتمثّلة في الحرمان من الحقوق والحريّات الأساسيّة بغير وجه حقّ من قبيل جرائم الفصل العنصريّ المرتكبة ضدّ الإنسانيّة، والمنصوص عليها في ميثاق روما، واتفاقيّة الفصل العنصريّ.

وبالنظر إلى إجراءات المحاكمة التي اتّبعتها المحاكم الإسرائيليّة مع الفلسطينيّين والمستوطنين، يظهر نظام الفصل العنصريّ والتمييز في التعامل لصالح المستوطنين، على الرغم من وجود جميع الأدلّة التي من ضمنها سلاح الجريمة والشهود؛ ما يؤكّد أنّ "إندور" هو القاتل. ويظهر أيضاً عدم التزام دولة الاحتلال في الاتفاقيّات الدوليّة التي تقضي على وجوب التعامل بشكل متساوٍ وعادل في الوقائع المتشابهة، ولكن عندما يتمّ قتل إسرائيليّ على يد فلسطينيّ تبدأ سلسلة الإجراءات العقابيّة بحقّه. فبالنظر إلى قضيّة الأسير إسلام الفروخ الذي نفّذ عمليّة تفجير في القدس المحتلّة، وقتل 3 مستوطنين، اعتُقل ووُضع في الحبس الانفراديّ مدّة تزيد عن 8 أشهر، وهُدم منزل عائلته في تاريخ 8/06/2023؛ ما يدخل ضمن العقوبات الجماعيّة، إضافة إلى الحكم الثابت بحقّ أيّ فلسطينيّ يقوم بقتل إسرائيليّ، وهو الحكم المؤبّد على كلّ شخص تمّ قتله، إضافة إلى سلسلة من العقوبات الجماعيّة بحقّ العائلات، ومنها هدم المنزل الذي لا تعود أصلاً ملكيّته للأسير أو الشهيد، وتشريد العائلة[24]. وجميع هذه الممارسات التي ذكرت تظهر التهاون والتمييز الذي يمارس لصالح المستوطنين، والذي يشكّل نظام الفصل العنصريّ القائمة عليه دولة الاحتلال بجميع أجهزتها، والذي يشكّل جريمة ضدّ الإنسانيّة.

ونشرت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة تغريدة تُعدّ الأولى من نوعها، والتي تفيد أنّ الفعل الذي ارتكبه المستوطنون هو فعل إرهابيّ، حيث غرّدت:"ندين بشدّة الهجوم الإرهابيّ الذي وقع أمس على أيدي مستوطنين إسرائيليّين متطرّفين، وأسفر عن مقتل فلسطينيّ يبلغ من العمر 19 عاماً"[25].

[24]للاطلاع على أعداد المنازل التي تم هدمها عقابيّاً انظر فصل سياسات السجون.
[25] TRTعربي. "هجوم إرهابيّ... واشنطن ترفع حدّة لهجتها تجاه مقتل فلسطينيّ على يد إسرائيليّ". 8 آب 2023 http://tinyurl.com/5n8yv6hy

ديباجة لوائح الاتهام في اللغة العبريّة

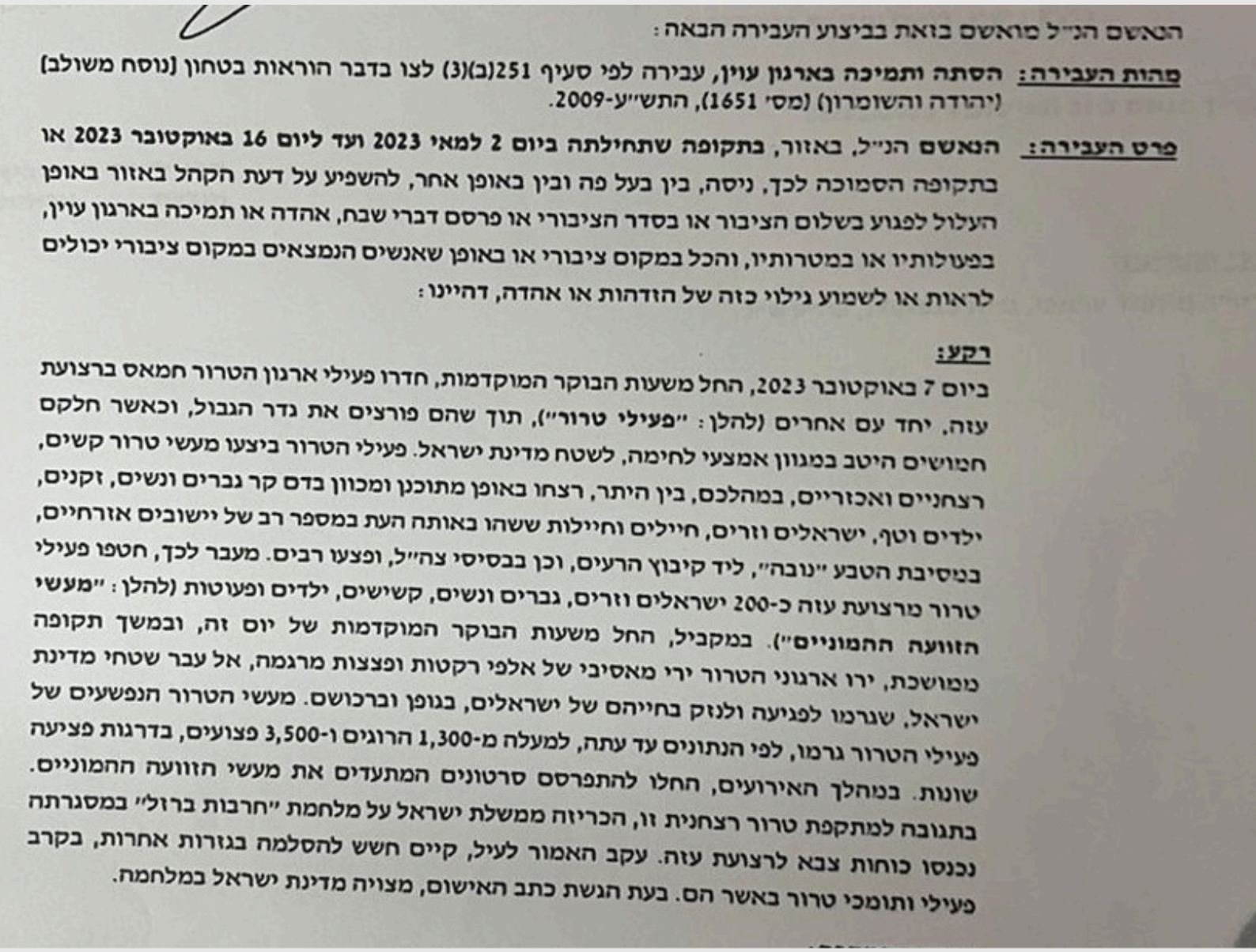

הנאשם הנ"ל מואשם בזאת בביצוע העבירה הבאה:

סוג העבירה: **הסתה ותמיכה בארגון עוין**, עבירה לפי סעיף 251(ב)(3) לצו בדבר הוראות בטחון (נוסח משולב) (יהודה והשומרון) (מס' 1651), התש"ע-2009.

פרט העבירה: **הנאשם הנ"ל, באזור, בתקופה שתחילתה ביום 2 למאי 2023 ועד ליום 16 באוקטובר 2023** או בתקופה הסמוכה לכך, ניסה, בין בעל פה ובין באופן אחר, להשפיע על דעת הקהל באזור באופן העלול לפגוע בשלום הציבור או בסדר הציבורי או פרסם דברי שבח, אהדה או תמיכה בארגון עוין, בפעולותיו או במטרותיו, והכל במקום ציבורי או באופן שאנשים הנמצאים במקום ציבורי יכולים לראות או לשמוע גילוי כזה של הזדהות או אהדה, דהיינו:

רקע:

ביום 7 באוקטובר 2023, החל משעות הבוקר המוקדמות, חדרו פעילי ארגון הטרור חמאס ברצועת עזה, יחד עם אחרים (להלן: "**פעילי טרור**"), תוך שהם פורצים את גדר הגבול, וכאשר חלקם חמושים היטב במגוון אמצעי לחימה, לשטח מדינת ישראל. פעילי הטרור ביצעו מעשי טרור קשים, רצחניים ואכזריים, במהלכם, בין היתר, רצחו באופן מתוכנן ומכוון בדם קר גברים ונשים, זקנים, ילדים וטף, ישראלים וזרים, חיילים וחיילות ששהו באותה העת במספר רב של יישובים אזרחיים, בסיבת הטבע "נובה", ליד קיבוץ הרעים, וכן בבסיסי צה"ל, ופצעו רבים. מעבר לכך, חטפו פעילי טרור מרצועת עזה כ-200 ישראלים וזרים, גברים ונשים, קשישים, ילדים ופעוטות (להלן: "**מעשי הזוועה החמוניים**"). במקביל, החל משעות הבוקר המוקדמות של יום זה, ובמשך תקופה ממושכת, ירו ארגוני הטרור ירי מאסיבי של אלפי רקטות ופצצות מרגמה, אל עבר שטחי מדינת ישראל, שנרמו לפגיעה ולנזק בחייהם של ישראלים, בגופן וברכושם. מעשי הטרור הנפשעים של פעילי הטרור גרמו, לפי הנתונים עד עתה, למעלה מ-1,300 הרוגים ו-3,500 פצועים, בדרגות פציעה שונות. במהלך האירועים, החלו להתפרסם סרטונים המתעדים את מעשי הזוועה החמוניים. בתגובה למתקפת טרור רצחנית זו, הכריזה ממשלת ישראל על מלחמת "חרבות ברזל" במסגרתה נכנסו כוחות צבא לרצועת עזה. עקב האמור לעיל, קיים חשש להסלמה בגזרות אחרות, בקרב פעילי ותומכי טרור באשר הם. בעת הגשת כתב האישום, מצויה מדינת ישראל במלחמה.